

قضية

ما يطوي عليه الحكم الصادر، أمس، عن الهيئة العليا للتأديب بعزل رئيسة قسم الصيدلة في مستشفى رفيق الحريري الحكومي، منى بعلبكي، يفوق كل تصور أو خيال. ليس لأن الجريمة التي كشفها فظيعة و«سبب وفاة» مرضى سرطان، بينهم أطفال، بل لأن التحقيقات فيها اقتصرت حتى الآن على الجانب الإداري، واستغرقت ثماني سنوات. ليصدر قرار بعزل المتهمة من الوظيفة العامة، علماً بأنها استمرت في وظيفتها 5 سنوات بعد إحالة ملفها على التفتيش المركزي والنيابة العامة التمييزية، وتركتهما منذ سنتين فقط. وغادرت إلى خارج البلاد... كل هذه المدة الطويلة بقي الملف نائماً في القضاء ولم يتحرك (ربما) نتيجة تدخلات سياسية

جريمة في مستشفى رفيق الحريري:

القضاء النائم منذ ثماني سنوات

بيروت والتفتيش المركزي». علماً أن الملف عالق في النيابة العامة التمييزية منذ ذلك الحين، فيما أحيل الملف من التفتيش المركزي على الهيئة العليا للتأديب بموجب القرار رقم 123 في عام 2014، بناءً على تحقيقات أجراها المفتش ميشال ديب، الذي قدم تقريراً يفند عملية بيع الأدوية واستبدالها بأدوية فاسدة ومنتهاية الصلاحية، أدت إلى جني مبالغ طائلة عبر التزوير والاحتيال وتهديد حياة وصحة المرضى.

اعترافات بعلبكي

استغرق التحقيق مع بعلبكي في الهيئة العليا للتأديب نحو سنة ونصف سنة. بحسب معلومات «الأخبار»، فهي أوقفت عن العمل في المستشفى منذ سنتين فقط، «وانتقلت إلى السعودية، ما أدى إلى تأجيل جلسات الاستجواب مراراً لتأمين حضورها». وبحسب اعترافاتها، «عمدت بعلبكي إلى استبدال الأدوية السرطانية المرتفعة الثمن، التي تحصل عليها المستشفى مجاناً من وزارة الصحة لمعالجة مرضى السرطان، بأدوية أخرى منتهاية الصلاحية وفاسدة ومزورة، وبعضها يعود إلى هبات حرب تموز، وبعضها مصدره الهند كانت تشتريها من أحد التجار المحليين، وأخرى غير مسجلة في وزارة الصحة». واعترفت المتهمة بأنها «كانت تعطي علب الدواء الأصلي لمستشار في مكتب الوزير (ع.خ.)، لتباع كل علبة بنحو 5 إلى 6 ملايين ليرة لبنانية. وقد باعت نحو 150 علبة خلال سنة واحدة فقط». بحسب مصادر التحقيق، كذلك اعترفت بعلبكي بـ«تورط نحو 20 موظفاً في المستشفى معها، ومن ضمنهم الطبيب المتخصص في



يقول قرار الهيئة إنه جرى «حرمان مرضى سرطان فرص الشفاء وسبب وفاتهم» (الرشيف)

أدى إلى تحرك التفتيش المركزي وفتح تحقيق ونقل الطبيب إلى مستشفى أخرى! قيل أن يعلق الملف لاعتبارات سياسية، بحسب ما يقول سكرية لـ«الأخبار»، وهو ما أدى إلى «استمرار هذه الشبكة بعملها»، وصولاً إلى فتح إدارة المستشفى الحكومي تحقيقاً داخلياً، بناءً على شكاوى مرضى، تبيّن بنتيجته وجود نواقص في الأدوية التي استحصلت عليها المستشفى من وزارة الصحة في عهد الوزير محمد جواد خليفة، ولم تسجل في جداول الصيدلانية وبياناتها، وكانت مسؤولة عنها منى بعلبكي.

وبحسب مصادر المستشفى «أحال مدير المستشفى، آنذاك، وسيم الوران، الملف على وزارة الصحة، التي طلبت تحرك النيابة العامة التمييزية في

النظام الألي في المستشفى وإعطائهم بعلبكي حق الولوج إليه والتلاعب بالقيود إلكترونياً، ومسؤولية بعض الأشخاص في وزارة الصحة عن إخراج أدوية سرطانية خلافاً للأصول وحرمان المرضى منها وإعطائها لأحد الأطباء والمتاجرة بها وقبض ثمنها، ومسؤولية من قام بإدخال أدوية سرطانية مشكوك بصحتها غير مسجلة في وزارة الصحة وغير معترف بها، وبيع أدوية منتهاية الصلاحية وقبض ثمنها نقداً».

اكتشاف الجريمة

تعود القضية إلى عام 2008، عندما كشف النائب إسماعيل سكرية عن تورط أحد الأطباء في مستشفى رفيق الحريري الحكومي بعمليات غش وتزوير أدوية سرطانية، ما

الحماية التي حظيت بها المتهمة (والضالعين معها) والتي (ربما) ساعدتها على البقاء في وظيفتها العامة لمدة 5 سنوات بعد اكتشاف جرميتها وإحالة ملفها على التفتيش المركزي والقضاء، وساعدتها لاحقاً على ترك الوظيفة ومغادرة البلاد والمطالبة في استجوابها كل تلك الفترة... والأهم، أن هذه الحماية (ربما) هي التي منعت التوسع في التحقيق وملاحقة الضالعين الآخرين، الذين، تقول مصادر مطلعة على سير التحقيقات، أنهم يشكلون شبكة «جريمة منظمة» تتاجر بصحة المرضى وتهدد حياتهم، وهو ما خلص إليه قرار الهيئة بإشارته إلى «وجود مجموعة موظفين ينسقون جهودهم لارتكاب المخالفات والجرائم الخطيرة دون محاسبتهم وإحالتهم أمام الهيئة العليا للتأديب».

تشير مصادر الهيئة إلى أن التحقيقات التي أجرتها تبين «تورط عدد من الموظفين والأطباء مع بعلبكي في ارتكاب مخالفاتها وجرائمها، ولم يلقوا العقوبة اللازمة بعد، بل هم مستمرين في وظائفهم»، وهو ما دفع الهيئة العليا للتأديب في قرارها إلى «طلب التوسع في التحقيق معهم، تمهيداً لوضع يدها على ملفاتهم وإنزال العقوبة اللازمة بهم، ومنعهم من ارتكاب مخالفات مماثلة، خصوصاً أن قواعد العدالة والمساواة تفرض ذلك، لتحديد مسؤولية الرؤساء التسلسليين والموظفين الآخرين ورئيس دائرة الشؤون المالية ورئيس قسم المخازن والمحددة أسماؤهم في التحقيق... حيال بيع وشراء وإعارة كميات كبيرة من الأدوية الباهظة الثمن وقبض ثمنها لحساب بعلبكي الشخصي، ومسؤولية الأشخاص المشرفين على

في بيان عتيق

صدر، أمس، عن الهيئة العليا للتأديب القرار رقم 2017/8 القاضي بـ«إنزال عقوبة تأديبية مشددة من الدرجة الثانية بحق رئيسة قسم الصيدلة في مستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي، منى بعلبكي، وعزلها من وظيفتها، والطلب من التفتيش المركزي التوسع بالتحقيق مع كافة شركائها وإحالتهم على الهيئة العليا للتأديب، فضلاً عن إيداع الملف مجدداً النيابة العامة التمييزية، والطلب من وزارة الصحة إلغاء إذن مزاوتها مهنة الصيدلة وشطبها من الجدول...» وذلك بتهمة «قيامها بالاستيلاء على كمية كبيرة من الأدوية السرطانية الموجودة في المستشفى، والمقدمة من وزارة الصحة العامة، وبيعها واستيفاء ثمنها بمئات ملايين الليرات لصلحتها الشخصية، واستبدالها بأدوية أخرى غير فعالة وفاسدة ومنتهاية الصلاحية، وإعطائها لعدد كبير من المرضى المصابين بالسرطان، ومعظمهم من النساء والأطفال، من دون علمهم ومعرفتهم، ما حرمهم فرص الشفاء، وسبب وفاتهم»، بحسب ما ورد في القرار المذكور.

فداحة هذه الجريمة لم تحرك القضاء، على الرغم من إحالة الملف على النيابة العامة التمييزية قبل 8 سنوات، إذ اقتصر التحقيقات على «التفتيش المركزي»، ولم تلاحق المتهمة جزائياً حتى الآن، بل إدارياً، فيما قامت الهيئة العليا للتأديب بواجباتها وفقاً لصلاحيتها القانونية، إذ اتخذت إجراءً تأديبياً (ولو متأخراً) يقضي بعزل المتهمة من وظيفتها، وهو إجراء ضروري، ولكنه لا يكفي لتحقيق العدالة، ما يطرح أسئلة كثيرة عن

تقرير

مجلس الوزراء يدرس تجديد عقد نادي الغولف 1100 ليرة سنوياً

العامة، تقول مصادر مطلعة إن رئيس الحكومة سعد الحريري يصنّ على تجديد عقد النادي، وأوعز إلى وزرائه بالسير في هذا الاتجاه وعدم قبول مبدأ «المزايدة» الذي يسمح للنادي بالمشاركة ويفرض عليه المنافسة مع جهات أخرى وطرح سعر مرتفع للفوز، وهو ما يحقق إيرادات إضافية للخزينة في أسوأ الأحوال. أما رئيس مجلس النواب نبيه بري، فطلب من وزراء حركة أمل أن يصزوا على حصول إيرادات إضافية للخزينة من عقد إيجار الأرض التي يشغلها نادي الغولف.

مخالفات كثيرة

بحسب المعطيات، فإن وزارة الأشغال العامة والنقل كانت قد أطلقت مزاييدة علنية لاستثمار أراض تابعة لها في عام 1963. رست المزايدة يومها على نادي الغولف اللبناني بمبلغ 1100 ليرة سنوياً. وقد نظّم العقد بعد تسليم مواقع العمل بتاريخ 1964/9/27 لمدة

شروطه، ولكنه يحاول تثبیت منشأ هذا العقد بوصفه «عقد استثمار زراعي» لا «عقد اشغال املاك عمومية»، إذ كان النادي قد فاز قبل 54 عاماً بعقد «زراعة الأراضي الرملية المحيطة بمطار بيروت الدولي في مقابل الترخيص له باستعمال هذه الأراضي لممارسة رياضة الغولف». يومها جرى تحديد بدل رمزي قيمته 1100 ليرة سنوياً عن كامل هذه الأرض، بحجة أن زراعتها وربّتها وصيانتها تكلف مبالغ طائلة!

بلدية الغبيري: مستعدون للمزايدة يقول رئيس بلدية الغبيري، معن الخليل، إن هناك حاجة كبيرة لمساحات عامة وخضراء في منطقة الغبيري (المكتظة بالسكان والبناء العشوائي) التي تقع ضمنها عقارات المديرية العامة للطيران المدني والمشغولة من نادي الغولف. يؤكد الخليل أنه في حال أطلقت وزارة الأشغال العامة والنقل مزايدة علنية لتزيم اشغال زراعة الاراضي وربّتها وصيانتها، فإن بلدية

الغبيري ستشارك في هذه المزايدة، وهي مستعدة لتدفع مبلغاً يصل إلى مليون دولار سنوياً لاستئجار الارض وتحويلها إلى مساحة عامة مفتوحة للسكان ولكل من يرغب في زيارتها، لا أن تبقى حكرأ على فئة وممنوعة عن كل الفئات الأخرى.

الحريري مع التجديد

على الرغم من طرح بلدية الغبيري وانسجامه مع مفهوم المصلحة

محمد وهبة

يبحث مجلس الوزراء، في جلسته اليوم، بنداً على جدول أعماله، يتضمن طلب إدارة نادي الغولف تجديد عقد استثمار نحو 225 ألف متر مربع من الاملاك العامة التابعة للمديرية العامة للطيران المدني، لمدة 10 سنوات إضافية.

أحال وزير الأشغال العامة يوسف فنيانوس (بوصفه وزير الوصاية) هذا الطلب على الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ بضعة أسابيع، وهو يتضمن كتاباً رفّعه إليه إدارة النادي، وأرفقه بعبارة تقول: «أودعكم ربطاً كتاب نادي الغولف والمتضمن طلب تجديد عقد اشغال العقارات التابعة للمديرية العامة للطيران المدني»، أي إن الوزير فنيانوس لم يتقدّم بأي توصية محددة، ولم يقترح قبول الطلب أو رفضه، وهو ما فسّر على أنه «حياد سلبي». لا يذكر الكتاب قيمة عقد الاستثمار ولا

تنتهي في 2017/9/26 مدة العقد الممدّد لنادي الغولف لاستثمار نحو 225 ألف متر مربع من الاملاك العامة في منطقة الغبيري. تطلب إدارة النادي تجديد هذا العقد لمدة 10 سنوات إضافية بالبدل نفسه، المحدد منذ 54 عاماً، وهو بقيمة 1100 ليرة سنوياً فقط لا غير، في حين تطرح بلدية الغبيري تلزيماً هذا العقد بقيمة مليون دولار سنوياً من أجل تحويل هذه المساحة الشاسعة إلى مساحة خضراء مفتوحة للجميع، بدلاً من أن تبقى حكرأ على فئة دون غيرها!